Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

سياسة الحكومة السوفيتية تجاه الكنيسة الارثوذكسية في الاتحاد السوفيتي (١٩٢٢-١٩٩١) "دراسة تاريخية"

Soviet Government Policy towards the Orthodox Church in the Soviet Union (1922-1991) a Historical Study

م.د. هيلدا رافي خاجيك
helda.r.kh@nahrainuniv.edu.iq
جامعة النهرين/ رئاسة الجامعة
العراق/ بغداد
D. Helda Rafi Khajik
helda.r.kh@nahrainuniv.edu.iq
University of Nahrain/University Presidency
Iraq / Baghdad

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الملخص

الاهمية: تكمن أهمية هذه الدراسة بكونها تتناول العلاقة بين السلطة السياسية (الحكومة) والدين (الكنيسة الارثوذكسية) في الاتحاد السوفيتي، والتي تُعد من أهم التجارب التاريخية التي شهدها القرن العشرين، أذ قامت الحكومة السوفيتية بأتباع سياسة اللادين لغرض الحد من تأثير الكنيسة الارثوذكسية في المجتمع السوفيتي، كما أعتبرت بأن الدين عبارة عن ظاهرة تتعارض وبشدة مع الايديولوجية اللينينية – الماركسية، ومن هنا أرتأت الباحثة أهمية تسليط الضوء على السياسات التي اتبعتها الحكومة السوفيتية بمختلف رؤوسائها تجاه الكنيسة الارثوذكسية، وتأثير تلك السياسات على الحياة الدينية داخل الاتحاد السوفيتي.

المشكلة: تتمثل مشكلة الدراسة بالدرجة الاولى بكونها غير مطروقة سابقاً لندرة مصادرها باللغة العربية ، من ناحية اخرى تكمن المشكلة أيضاً في اثارة عدة تساؤلات، أهمها سياسة الحكومة السوفيتية تجاه الكنيسة الارثوذكسية خلال مدة الدراسة؟ وهل كانت تلك السياسة ثابتة ام متغيرة وفق التحولات والاحداث والتغييرات التي شهدها العهد السوفيتي؟

الفرضية: هنا تُكمن الاجابة وهي ان سياسة الحكومة السوفيتية لم تكن ثابتة بل مرت بمراحل عدة تأرجحت بين القمع والشدة احياناً وبين الاحتواء والتوظيف احياناً اخرى، لا سيما خلال فترة الحرب

العالمية الثانية عندما اضطرت الحكومة السوفيتية الى تخفيف قيودها تجاه الكنيسة لغرض دعم الوحدة الوطنية.

المنهجية: استندت الدراسة على منهج العرض لأهم ما اصدرته الحكومات السوفيتية انذاك من قوانين وتشريعات تجاه الكنيسة الارثوذكسية، فضلا عن سياساتها القمعية التي اتبعتها من اجل القضاء على الدين بشكل كامل داخل الاتحاد السوفيتي، وبناءً على ذلك تم تقسيم الموضوع الى عدة محاور لغرض عرضها بصورة مفصلة ابتداءً من فترة حكم لينين ومن ثم ستالين مروراً بفترة الحرب العالمية الثانية وصولاً الى مرحلة البيريسترويكا، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لعرض الاحداث الماضية من خلال الجمع والتقييم والتحليل لبيان طبيعة العلاقة بين الحكومة والكنيسة وما مرت به البلاد من احداث ومنعطفات سياسية ابان تلك الحقبة.

النتائج: توصلت الدراسة الى نتائج عدة، كان من اهمها ان الحكومة السوفيتية تبنت منذ بداية حكمها، اي منذ وصول البلاشفة الى سدة الحكم بأتباع سياسة عدائية صارمة تجاه الكنيسة الارثوذكسية، وذلك من خلال اصدار عدة قوانين وتشريعات رسمية بهدف اغلاق الكنائس ومصادرة ممتلكاتها الدينية بانواعها، كذلك عمدت الحكومة السوفيتية الى الحد من النشاط الديني، الا ان تلك السياسة لم تستمر خلال مدة الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت تحولاً نسبياً (نوعاً ما)، وذلك بعد سماح الحكومة السوفيتية باعادة فتح الكنائس واعطاء مساحة للحريات الدينية وذلك لتعزيز الروح الوطنية، وبرغم ذلك شهدت العلاقة بين الكنيسة والدولة حتى اواخر الثمانينات عدة محاولات من قبل السلطات السوفيتية لتضييق الخناق على الكنيسة تارة وفرض الرقابة تارة اخرى، حتى بدأت اصلاحات البيريسترويكا والانفتاح السياسي التي أدت الى تحسن الوضع الديني داخل البلاد بعد تغيير سياسة الدولة تجاه الكنيسة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.

الكلمات المفتاحية: السوفيتية، الكنيسة، الارثوذكسية، الحكومة، الدين.

Abstract

Importance: The importance of this study lies in the fact that it addresses the relationship between political authority (the government) and religion (the Orthodox Church) in the Soviet Union, which is considered one of the most significant historical experiences of the twentieth century, where the Soviet government followed a policy of atheism with the purpose of limiting the influence of the Orthodox Church in Soviet society, it also considered the religion as a phenomenon that strongly contradicts Leninist-Marxist ideology. Hence, the researcher deemed it important to shed light on the policies followed by the Soviet government under its various leaders towards the Orthodox Church and the impact of those policies on religious life in the Soviet Union.

Problem: The primary problem of this study is its lack of prior research due to the scarcity of Arabic-language sources. Furthermore, the study raises several questions, most importantly: What was the Soviet government's policy towards the Orthodox Church during the study period? Was this policy consistent or did it change in response to the transformations, events, and changes that characterized the Soviet era?
Hypothesis: The answer lies in the fact that the Soviet government's policy was not consistent but rather went through several phases, fluctuating between repression and severity at times, and containment and manipulation at others, particularly during World War II when the Soviet government was forced to ease its restrictions on the Church in order to bolster national unity.
Methodology: This study is based on a presentation of the most important laws and legislation issued by the Soviet governments of that era concerning the Orthodox Church, as well as their repressive policies aimed at completely eradicating religion within the Soviet Union. Accordingly, the topic is divided into several sections for detailed presentation, beginning with the Lenin and Stalin eras, continuing through World War II, and culminating in the Perestroika period. The study also employs a historical approach to present past events through collection, evaluation, and analysis to clarify the nature of the relationship between the government and the Church, and the political events and turning points the country experienced during that period.
Results: The study reached several conclusions, the most important of which was that the Soviet government, since the beginning of its rule, that is, since the Bolsheviks came to power, adopted a strict hostile policy towards the Orthodox Church, through issuing several official laws and legislation aimed at closing churches and confiscating their religious properties of all kinds. The Soviet government also sought to limit religious activity. However, this policy did not continue during the period of World War II, as it witnessed a relative (somewhat) shift, after the Soviet government allowed the reopening of churches and gave space for religious freedoms in order to strengthen the national spirit. Despite this, the relationship between the church and the state witnessed several attempts by the Soviet authorities to tighten the noose on the church at times and impose censorship at other times, until the Perestroika reforms and political liberalization began, which led to an improvement in the religious situation within the country after the change in the state policy towards the church before the collapse of the Soviet Union in 1991.
Keywords: Soviet, Church, Orthodoxy, Government, Religion.

تمهيد: الفترة الانفصالية للكنيسة الارثوذكسية (١٩١٧-١٩٢١).

شهدت روسيا عام ١٩١٧ قيام ثورتين، أدت الاولى منها والتي حدثت في شباط الى انهيار نظام الحكم القيصري، ونتيجة لذلك شهدت البلاد نزعات انفصالية هددت ليس فقط وحدة الدولة الروسية، بل وحدة كنيستها الأرثوذكسية أيضاً (Kalkandzhieva, 2015, p. 50)، فبعد سقوط النظام القيصري تم الاستيلاء على الحكم من قبل الحكومة المؤقتة، وكان أول اجراء اتخذته هذه الحكومة في ٢٠ اذار ١٩١٧ هو الغاء جميع القيود المفروضة سابقاً على حقوق وحريات المواطنين الروس من مختلف الاديان والجنسيات، كما اعتمدت في ١٤ تموز قراراً بشأن حرية المعتقد او الدين نصه:" **يضمن لكل مواطن في الدولة حرية المعتقد او الدين، لا تعتمد ممارسة الحقوق المدنية والسياسية على الانتماء الديني، ولا يجوز اضطهاد اي شخص او تقييده بسبب معتقداته** ..." (Waldemar Bednaruk, 2023, p. 47)، اضطرت الكنيسة على اثر ذلك إلى تكييف أنشطتها مع الظروف الجديدة، ولم يتطلب التغيير اعادة تقييم نمط العلاقة بين الكنيسة والدولة فحسب بل وإعادة تنظيم الكنيسة بشكل عام، وبموجب ذلك كان على المجلس الكنسي الروسي الكبير أن يتولى هذه المهام، فعُقد أول مجمع من نوعه بعد انقطاع دام (٢١٧) عاماً وافتتح المجلس المذكور في ٢٨ أب ١٩١٧، والذي حضره مجموعة من الاساقفة والكهنة الذين صوتوا على عدة مقترحات بناءً على تحليلات شاملة قدمها خبراء الكنيسة (Kalkandzhieva, 2015, p. 50)، وبعد سلسلة من المقترحات نجح المجلس الكنسي في اعتماد قوانين حررت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية من وضعها السابق كملحق للدولة، فتخلت عن النموذج البطرسي المتمثل في المجمع الكنسي المعين من قبل الدولة ورؤساء الأبرشيات وأدخلت مبدأ الأساقفة المنتخبين، وبذلك أعاد المجلس الكرامة البطريركية للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وعلى الرغم من بعض المخاوف من أن هذا الإصلاح سيحول الكنيسة إلى نظام ملكي إلا أنه حظي بتأييد أغلبية رجال الدين، ونظراً لأن روسيا سوف تُحكم بحكومة جديدة فإن البطريركية ضرورية كضمان لاستقلالية الكنيسة، وفي الوقت نفسه قيدت قوانين الحكومة المؤقتة دور البطريرك في إدارة الكنيسة وأدخلت مبدأ فصل السلطات في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وأُسندت السلطة التنفيذية إلى رئاسة الكنيسة العليا وهي هيئة جماعية تتألف من البطريرك والمجمع المقدس والمجلس الأعلى للكنيسة، بينما كانت السلطة التشريعية من اختصاص مجلس الشيوخ الكنسي لعموم روسيا (Kalkandzhieva, 2015, p. 51).

اما الثورة الثانية فهي الثورة البلشفية التي قامت في ٢٥ تشرين الاول ١٩١٧، والتي اسفرت عن وصول فلاديمير لينين واتباعه البلاشفة الى الحكم، وقد عززت هذه الثورة مكانة أنصار البطريركية، ففي ١٠ تشرين الثاني من العام نفسه نظم المجلس الكنسي الكبير لعموم روسيا أول انتخابات بطريركية تم من خلالها اختيار بيلافين تيخون كبيراً للاساقفة، وفي ٤ كانون الأول نُصب بطريركاً لموسكو وسائر

روسيا، في هذه الأثناء شهدت بطريركية موسكو المستعادة حديثاً أولى اثار السياسة البلشفية المعادية للدين، بدأت اولها في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٨ باصدار مرسوم يحرم الكنيسة الارثوذكسية من وضعها الديني الطبيعي المتعارف عليه في روسيا، وبضرورة فصل الكنيسة عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة، كما حرم المرسوم الكنيسة الأرثوذكسية من سلسلة حقوق بما في ذلك حق الملكية الخاصة، ومنع التعليم الديني في المدارس الحكومية والخاصة (Petra Ramet, 2005, p. 6)، ونتيجة لذلك طلب المجلس الكنسي الكبير من البطريرك تيخون في ٢٥ كانون الثاني وتوقعاً لمشاكل جديدة ترشيح عدد من الوكلاء لتولي مهامه في حالة مرضه أو وفاته أو اعتقاله، وفي حال حدوث ذلك كان عليهم تولي هذه المهام حسب ترتيبهم (Kalkandzhieva, 2015, p. 52).

أدى استيلاء البلاشفة على السلطة الى تغيير جذري في سياسة الدولة تجاه الكنيسة الارثوذكسية، اذ كان الاساس الايديولوجي لعمل السلطات البلشفية ثم السوفيتية لاحقاً هو النسخة الروسية من الماركسية لا سيما بعد ان اصبح لينين القائد الايديولوجي للدولة الجديدة مؤدياً دوراً مزدوجاً كمنظر يضع توجهات التطوير وممارس يطبقها عملياً، وعليه عرفت هذه السياسة بالماركسية – اللينينية، وبجملته الشهيرة (الدين افيون الشعوب) تجلى موقف لينين من الدين ولم يخفي سياسة حزبه اتجاه ذلك وقد كتب بهذا الخصوص قائلاً: "**يستند برنامجنا كلياً الى النظرة العلمية بل والمادية للعالم، لذا فأن شرح برنامجنا يتضمن بالضرورة شرحاً للجذور التاريخية والاقتصادية الحقيقية للضباب الديني، اذ انه من الضروري ان يتضمن برنامجنا الدعائي دعاية اللادين**"، فأصبحت هذه الافكار أساساً للقانون وعلامة سياسية يجب على الجميع اتباعها (Waldemar Bednaruk, 2023, pp. 49–50)، لم يكتفي لينين بذلك فحسب بل أعلن قائلاً:"**توضع العقارات وجميع الاراضي الصالحة للاستخدام والاديرة والكنائس مع جميع الماشية والقطعان والمباني وكل ما يتعلق بها تحت تصرف لجان الاراضي الجماعية ومجالس المقاطعات لنواب الفلاحين**"، وعدت معارضة الاحكام الواردة هذه جريمة كبرى يعاقب من يخالفها في المحاكم الثورية (Waldemar Bednaruk, 2023, p. 53)، نتيجة لذلك فقدت الكنيسة الارثوذكسية اساس وجودها المالي وهو الدخل من زراعة او تأجير الاراضي المملوكة، وأعلن ايضاً عن مصادرة جميع ممتلكاتها بما فيها المدارس والمؤسسات التعليمية والمطابع وحجز حساباتها المصرفية، اضف الى ذلك حُرم رجال الدين والجمعيات التابعة للكنيسة من اي اتصال بالنظام التعليمي، كما تم الغاء تدريس الدين في المدارس ونقل المباني المصادرة التابعة للمنظمات والمؤسسات الدينية للاغراض العامة، وتم انشاء هيئة خاصة وهي الادارة الثامنة لمفوضية الشعب للقانون التي كان يشار اليها بدائرة التصفية (الادارة الخامسة) التي تهدف بالمقام الاول الى قطع الروابط بين المجتمع والدين وازالة المؤسسات الدينية، وعليه

تعرضت الكنيسة الى ضربة موجعة مما جعل عملها الطبيعي مستحيلاً (Waldemar Bednaruk, 2023, p. 45).

بلغ النشاط التشريعي للحكومة البلشفية في فترة عملها المبكرة ذروته في الدستور الذي اعتمده المؤتمر الخامس للسوفيتات لعموم روسيا في ١٠ تموز ١٩١٨ الذي اكد على ضرورة فصل الكنيسة عن الدولة، ولقد تضمن ما يلي: "**من أجل ضمان حرية التعبير الحقيقية للكادحين يجب فصل الكنيسة عن الدولة ويمنح حق الدعاية الدينية والمناهضة للدين لكل مواطن**"، على اثر ذلك تم تجريد الكنيسة من كافة صلاحياتها التي كانت ممنوحة لها من قبل الحكومة القيصرية وذلك تمهيداً لاضعافها ومن ثم القضاء عليها كونها تشكل عقبة كبيرة امام تشكيل مجتمع خالي من الدين تدريجياً (Constitution of the Russian Socialist Federated Soviet Republic, Resolution of the 5th All-Russian Congress of Soviet adopted on 10 July 1918, Article Two, Chapter Five, Point # 13,p7.)، فقد نصت المادة (١٣) من الدستور على حرية المعتقد وفصل الجمعيات الدينية عن الدولة والمدرسة ومنح المواطنين الحق في ممارسة الدعاية المعادية للدين، اما المادة (٦٥) فقد نصت انه من بين المحرومين من حق التصويت او حق الترشح هم الرهبان ورجال الدين، ولفصل المجتمع عن المؤسسات الدينية وغرس عادة معاملة السلطة السوفيتية على انها المؤسسة الوحيدة التي كان لها تأثير في البلاد تم اصدار مرسومين يخص الاحوال المدنية، إذ حظر هذان المرسومان فعلياً الزواج الديني وتسجيل الابناء، واعتمدت فيما بعد اللجنة التنفيذية لعموم روسيا مدونة قوانين حول سجلات الاحوال المدنية وقانون الزواج والاسرة والوصاية والتي بموجبها لا يجوز الاحتفاظ بسجلات الاحوال المدنية الا من قبل هيئات تعينها الدولة، فأصبحت هذه المؤسسة لاحقاً تعرف بأسم مكاتب الاحوال المدنية، ولم يفرض القانون اي شروط تذكر على الزوجين فيما يتعلق بأبرام زواجهما او فسخه، إذ كانت هذه الخطوة ضمن مسؤولية الكنيسة الارثوذكسية (Waldemar Bednaruk, 2023, p. 57).

أدت تلك القوانين الى ظهور نوع من معاداة الدين بدوافع ايديولوجية وسياسية، فكانت هناك حملة قمع مادية من قبل الدولة على الكنيسة الارثوذكسية تهدف الى تشكيل مجتمع غير ديني في اسرع وقت ممكن ويكون مبني وفق المبادئ الماركسية، ويسعى الى خلق افضل الظروف للانسان الحر (وفق وجهة نظرهم)، لذا كانت مكافحة اي دين احد اسس الدولة النظامية فكان لا بد من محو كل الاديان والطوائف المرتبط بها المؤمنين ابتداءً من الفئة الاكبر وهي الكنيسة الارثوذكسية (Waldemar Bednaruk, 2023, pp. 49-51)، وبسبب تلك الاجراءات التي لم تحظى بتأييد الشعب اندلعت الحرب الاهلية بين الجيش الاحمر (البلشفي) والجيش الابيض (المؤيد للنظام القيصري)، مما دفع البلاد الى حافة الهاوية،

وقد شكل الانقسام السياسي لروسيا الجديدة الى معسكرين متناحرين مشكلة كبيرة بالنسبة لقيادة الكنيسة الارثوذكسية والمتمثلة بالبطريرك تيخون الذي جسد وحدة الكنيسة، فمكانته الرفيعة بين اتباعه فرضت عليه توخي الحذر الشديد في تجنب دعم اي طرف من الجيشين المتحاربين، اذ كانت الحرب الاهلية في نظره بمثابة اضطهاد داخلي ومصدراً للفتنة والانقسام بين الشعب، الا ان هذا الموقف لم يمنعه من التزام الصمت ازاء اضطهاد البلاشفة للكنيسة، فقد وجه في ٢٥ تشرين الاول ١٩١٨ رسالة الى الحكومة استهلها بعبارة: " **كل من يحمل السيف يُقتل بالسيف**"، واختتم البطريرك رسالته بدعوة إلى تغيير جذري وحث على استغلال ذكرى الثورة لوقف إراقة الدماء، ووضع حد لأعمال العنف والدمار (Seide , n.d.).

جاءت تلك الرسالة بنتيجة غير متوقعة من قبل الحكومة البلشفية، ففي ظل تلك الظروف خففت الحكومة من حماستها المعادية للدين (Kalkandzhieva, 2015, p. 54)، وفي المقابل اصدر البطريرك تيخون في ٢٥ أيلول ١٩١٩ مرسوم يمنع فيه جميع رجال الدين من الانخراط بأي شكل من الأشكال في الحرب الأهلية، كما رفض البطريرك مباركة أسلحة الجيش الأبيض عندما طلب منه ذلك، وعلى الرغم من ذلك فقد تم تأسيس ما عرف بالادارة المؤقتة (الإدارة الكنسية العليا) في بعض المناطق ومنها سيبيريا ومناطق جنوب روسيا ومقاطعات الشرق الاقصى التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجيش الابيض، وكان مركز هذه الادارة في مدينة نوفوتشركاسك جنوب روسيا، فعرفت تلك المرحلة بالانفصال الكنسي داخل البلاد، اذ اجرت الادارة الكنسية العليا عدة تغييرات او تقسيمات ادارية ومنها انشاء ابرشيات (تنظيم كنسي برئاسة الاسقف يضم مجموعة من الرعايا في منطقة معينة) مستقلة او جديدة في المناطق المحتلة، وبدورها اتخذت الإدارة البطريركية في موسكو أيضاً تدابير لضمان وحدة الكنيسة، ففي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ أصدر البطريرك تيخون بالاشتراك مع المجمع المقدس والمجلس الأعلى للكنيسة المرسوم رقم (٣٦٢) الهادف إلى التغلب على تفكك الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، اذ قدم هذا المرسوم حلولاً مؤقتة للهياكل التي انفصلت عن مقر الكنيسة في موسكو وسمح لها بإنشاء هيئات مؤقتة للحكم الذاتي للكنيسة، وبشكل أكثر تحديداً منح أساقفتهم صلاحية حل المشاكل المحلية بناءً على سلطتهم الخاصة ريثما تعاد العلاقات الطبيعية مع إدارة الكنيسة المركزية، وفي الوقت نفسه نصت المادة (١) من المرسوم على ضمانات للوحدة القانونية للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، اما المادة (١٠) نصت على أن جميع الأعمال التي يقوم بها الكهنة خلال فترة عزلتهم يجب أن تصادق عليها إدارة الكنيسة المركزية بعد استقرار الحياة الدينية في البلاد (Kalkandzhieva, 2015, pp. 58–59).

عُدت تلك التغييرات بمثابة خطوة بالغة الخطورة من الناحية السياسية، اذ فسرها البلاشفة على انها تعاون من قبل البطريرك مع القوى المعادية، لذلك رفضوا هذه الخطوة باعتبارها اتحاداً معادياً للثورة لكون

ان المرسوم جاء من قبل البطريرك بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠، وهو تاريخ ذو اهمية خاصة لدى البلاشفة لكونه يتوافق مع اجلاء الجيش الابيض من المناطق التي احتلوها سابقاً، وعليه في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢١ اصدرت الحكومة قوانين جديدة تتعلق بمسألة مصادرة الممتلكات الكنسية وهو مرسوم اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا حول مصادرة الممتلكات المخصصة لاقامة الشعائر الدينية والتي شملت الملابس والكتب واللوحات والايقونات والقرابين النذرية وغيرها من الاشياء التي كانت لها قيمة تاريخية داخل الكنيسة، وكان من المقرر استخدام الاموال المصادرة بهذه الطريقة لتلبية الاحتياجات الفورية للحزب والدولة وكذلك في الاصلاح النقدي المخطط له (Waldemar Bednaruk, 2023, p. 57)، وفي اب ١٩٢١ اصدرت اللجنة المذكورة اعلاه تعليمات من (١١) نقطة حول كيفية تفسير وتطبيق المادة (١٣) من برنامج الحزب البلشفي والذي تم اعتماده عام ١٩١٩، اذ ميزت تلك التعليمات بين المؤمنين المتعلمين والغير متعلمين، فيمكن قبول اي منهما بالانضمام الى الحزب اذا اثبت اخلاصه لمبادئ الثورة البلشفية وحزبها، من ناحية اخرى اعتبر العمل المناهض للدين عملية تثقيفية، وكان التوجيه متوافقاً بشكل واضح مع الأيديولوجية العامة للسياسة الاقتصادية الجديدة، ففي بداية هذه الفترة كانت أنشطة الحكومة المناهضة للدين موجهة بالدرجة الأولى ضد الكنيسة الأرثوذكسية الروسية من خلال اتباع استراتيجيتان منفصلتان، تمثلت الأولى في ما يسمى بحملة مقتنيات الكنيسة الثمينة، أما الثانية فقد عرفت بأسم الترويج للانشقاق التجديدي (Petra Ramet, 2005, p. 8).

<u>أولاً: تأسيس الدولة السوفيتية وموقفها من الكنيسة الارثوذكسية (١٩٢٢-١٩٣٠).</u>

شهد مطلع عام ١٩٢٢ ذروة حملة الاضطهاد الديني، ففي ٢٣ شباط من العام المذكور اصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا قراراً بشأن مصادرة الممتلكات الكنيسة الارثوذكسية المخصصة للبيع لمساعدة الجياع، وتم اعتماد هذا القرار في ٢٦ شباط من العام نفسه (Waldemar Bednaruk, 2023, p. 57)، ومن اجل تدمير الكنيسة الأرثوذكسية تم فرض الإقامة الجبرية على البطريرك تيخون اواخر نيسان ١٩٢٢، وفي ٦ ايار من العام نفسه تم اتهامه رسمياً بالتعاون مع قوى الثورة المضادة خلال الحرب الأهلية وتخريب جهود الحكومة لمكافحة المجاعة في منطقة الفولغا، وتم أسناد الدور الرئيسي في خطة تدمير الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلى مجموعة من رجال الدين والعلمانيين الذين عُرفوا باسم التجديديين (وهم مجموعة تأسست عام ١٩٠٥ هدفها العمل على تحديث الكنيسة من خلال مشاركة أكثر فاعلية للكهنة والعلمانيين في إدارة الكنيسة، وتبسيط الطقوس الأرثوذكسية، وتكييف القوانين الكنسية مع ظروف الحياة المعاصرة، الا ان افكارهم هذه لم تلقى القبول من قبل البطريرك تيخون، وبعد مجيء البلاشفة الى سدة الحكم كونوا معهم تحالفاً سرياً ضد البطريرك من اجل القضاء عليه) (Petra Ramet, 2005, p. 9).

في خضم تلك الاحداث زار احد اعضاء التجديديين البطريرك تيخون في ١٢ أيار ١٩٢٢، وطلب منه التخلي عن سلطته والسماح لهم بعقد مجلس كنسي محلي مكلف بإصلاح الكنيسة، وبعد محادثات طويلة لم يتوصل الطرفان الى حل وسيط فأصدر التجديديون بياناً ذكروا فيه بأن البطريرك تيخون غير مؤهل لمواصلة مهامه، وأعلنوا أيضاً عن إنشاء ما يسمى بالكنيسة الحية، وحددت قيادتها خططاً لإصلاحات شاملة بدأتها بطباعة المجلة (الكنيسة الحية) والتي نشر في عددها الأول طلب قادة التجديديين من الحكومة تمثيل رجال الدين والعلمانيين الذين يقرون بمبادئ الثورة البلشفية ويخلصون للسلطة السوفيتية، إلا أن مزاعم التجديديين المُعلنة على نطاق واسع بشأن إدارة الكنيسة كانت مزيفة، هذا ما عبر عنه البطريرك تيخون برسالة كتبها إلى رئيس اللجنة التنفيذية المركزية وضح فيها نوايا جماعة التجديديين، وانه قرر تعيين مطرانين بصفة مديرين مؤقتين للكنيسة الروسية، وفي ١٦ ايار ١٩٢٢ كتب تيخون أيضاً إلى احد هؤلاء المديرين يطلب منه التوجه فوراً إلى موسكو لتولي مهام القائم بأعمال البطريرك، وعندما حاول الاخير تنفيذ هذا الأمر منع من مغادرة مقره بسبب قرار الحكومة انذاك بعدم المغادرة لغرض منع تنفيذ قرار تيخون ولاضعاف ادراته الكنسية، فأستغل التجديديون ذلك الحدث واستولوا على مقر كنيسة موسكو بموافقة الحكومة السوفيتية (Kalkandzhieva, 2015, pp. 60–61)، وفي الوقت نفسه نقلت الحكومة البطريرك تيخون إلى دير دونسكوي في موسكو حيث احتجزته في عزلة تامة، كما اتخذت سلسلة من الإجراءات بهدف تعميق الانقسام في الكنيسة الأرثوذكسية ومنها طرد حوالي (١٠٠) أسقف من أبرشياتهم و(١٠٠٠) كاهن من رعاياهم، وبسبب كل تلك الاجراءات انضم المتبقي من الأساقفة إلى الكنيسة الحية لغرض الاستمرار باداء اعمالهم الدينية رغم مراقبتهم الشديدة من قبل الحكومة، وبعد تلك الاحداث بدأ التجديديون بفرض سيطرتهم الكاملة على الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، إلا أن هذا التطور لم يناسب خطط الحكومة السوفيتية، فاثارت الاخيرة انشقاقات داخلية في الكنيسة الحية في خريف عام ١٩٢٢، وفي الوقت نفسه بدأت بأضعاف قبضة التجديديين تدريجياً على البطريرك تيخون، مما دفع الاخير في كانون الاول ١٩٢٢ الى كتابة رسالة حرم فيها التعاون او الانضمام الى الكنيسة الحية بهدف اضعاف نفوذها تدريجياً ومن ثم القضاء عليها (Petra Ramet, 2005, p. 9).

في خضم تلك الاحداث تم الاعلان عن تأسيس الاتحاد السوفيتي للجمهوريات الاشتراكية في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢، وكان من المفترض أن يؤسس كيان سياسي مختلف عن الامبراطورية القيصرية السابقة، ويتبنى ايديولوجية سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على اجراء اصلاحات حقيقية على المدى الطويل، الا ان ذلك لم يتحقق، ففي اول خطوة اتخذها تم اختيار جوزيف ستالين رئيساً للدولة السوفيتية، وقد لعب دوراً محورياً في صياغة السياسات المتعلقة بموضوع الدين خلال عشرينيات القرن العشرين (Dyachenko, 2022, pp. 4–5)، ففي ١١ نيسان ١٩٢٣ تم الاعلان عن محاكمة البطريرك تيخون

ومن ثم تقديمه للاعدام في ٢٣ نيسان، الا ان عملية الاعدام لم تتم بسبب ضغط الرأي العام الدولي الذي دفع الحكومة السوفيتية الى التخلي عن فكرتها هذه، فتم إطلاق سراحه (Petra Ramet, 2005, p. 10)، وفي الوقت نفسه سمحت الحكومة لاعضاء الكنيسة الحية بعقد مجمع ديني عرف بأسم المجلس المحلي الثاني لعموم روسيا للكنيسة الأرثوذكسية، وكان من المتوقع أن يحظى هذا المجلس باعتراف دولي الا ان ذلك لم يحدث بسبب عدم حضور اي رجل دين ممثل عن بقية الدول المستضافة معربين ان سبب عدم مجيئهم هو ان تيخون هو الزعيم القانوني للكنيسة الأرثوذكسية الروسية وليس اعضاء الكنيسة الحية، وان الاخيرة هي اداة بيد الحكومة السوفيتية، وعليه في ٢٧ نيسان ١٩٢٣ وللتعويض عن الهزيمة على الصعيد الديني الدولي أصدرت مفوضيتا العدل والداخلية السوفيتية مرسوماً مشتركا للاعتراف القانوني بالكنيسة الحية، والسماح لاعضائها بعقد مؤتمرات إقليمية ومركزية وانتخاب هيئة تنفيذية (Kalkandzhieva, 2015, p. 64)، وبموافقة السلطات السوفيتية تم استدعاء المجلس المحلي الثاني لعموم روسيا للكنيسة الأرثوذكسية لعقد مؤتمرها خلال المدة ٢٩ نيسان – ٩ ايار ١٩٢٣ في موسكو، وتم في هذا المؤتمر اتهام تيخون بالسلوك المضاد للثورة وعزله من منصبه البطريركي، وفي ١٥ حزيران من العام نفسه عرض اعضاء المجلس على تيخون بأنهم لن يقدموه للمحاكمة إذا اعترف بخطيئته المتمثلة في معاداة النظام السوفيتي، فرضخ البطريرك لذلك وقدم شهادة مكتوبة مليئة بالندم على أنشطته المعادية للنظام، وأعلن أنه لم يعد عدواً للنظام السوفيتي، ووعد بقطع أي علاقات مع القوى المعادية للثورة في الخارج وأنصار النظام القيصري داخل البلاد، اختتم رسالته بإعلان الولاء الشخصي للدولة السوفيتية، وعليه تم أُطلق سراحه في ٢٧ حزيران ١٩٢٣ (Petra Ramet, 2005, p. 10).

على الرغم من قرار اطلاق سراح البطريرك تيخون الا ان السلطات السوفيتية وبالتعاون مع اعضاء الكنيسة الحية استمروا بسياستهم المعادية تجاه الكنيسة، ويرجع السبب في ذلك الى ان العديد من أساقفة الكنيسة الحية ابدوا رغبتهم بالعودة تحت طاعة البطريرك تيخون الا انه رفض ذلك، مما دفعهم في تموز واب ١٩٢٣ الى أعداد خطة جديدة لتشويه سمعته، كما شنت الكنيسة الحية هجمات على الصعيد الدولي من اجل الحصول على الاعتراف الرسمي بها، ففي أيلول عام ١٩٢٣ ارسلت برقية الى البطاركة الأرثوذكس في الشرق الأوسط تعلمهم أن حكومة الكنيسة العليا التجديدية هي الهيئة الحاكمة الشرعية للكنيسة الأرثوذكسية، وفي الوقت نفسه ألقى زعيم التجديديين مسؤولية الفوضى في حياة الكنيسة الروسية على سلوك تيخون الاستبدادي وسياسته قصيرة النظر هادفاً من وراء تلك الخطوة لتوثيق العلاقات بين الكنيسة الحية والدولة السوفيتية (Kalkandzhieva, 2015, p. 67)، الا ان الاخيرة كانت في وضع مضطرب خلال تلك المدة بسبب الاضطرابات التي حدثت صيف عام ١٩٢٣، فوجدت ضرورة تعزيز الصلة بين البروليتاريا والفلاحين بما يخدم السياسة الاقتصادية الجديدة والعمل على حشدهم وتوحيدهم

بدلاً من تفريقهم، كما ادركت الحكومة السوفيتية ان الكنيسة الحية لا تجذب الفلاحين وانه لم يعد من المنطقي ان تلتزم بدعمها للتجديديين، ومن اجل استرضاء العنصر الاساسي في البلاد (الفلاحين)، عمدت الحكومة خلال المدة (١٩٢٣-١٩٢٥)، على اتباع سياسة التسامح الديني مع الكنيسة البطريركية (نوعاً ما) لاجبارها على قبول واطاعة اوامر السلطة، وهذا ما كان في العلن، اما في الخفاء فقد كان الهدف تسلل عناصر خفية من رجال الجهاز الامني السوفيتي (OGPU) الى داخل الكنيسة لاثارة الصراعات الداخلية (Andrej Kotljarchuk, 2017, p. 180)، الا ان اعلان وفاة البطريرك تيخون في ٧ نيسان ١٩٢٥ جعل الحكومة تتراجع عن سياسة التسامح الديني، واستغلت حادث الوفاة بأعلان نشرته صحيفتا برافدا وإزفستيا التابعتان للحكومة عبارة عن وثيقة عرضت على أنها وصية تيخون جاء فيها: "... **ادعو المؤمنين الأرثوذكس ورجال الدين الاعتراف بالحكومة السوفيتية وان اعترافهم هذا لن يضعف إيمانهم، واطلب منكم دعم حكومة العمال والفلاحين لبناء مجتمع تسود فيه الرفاهية... واحذر اولئلك الذين ما زالوا يأملون في استعادة النظام القيصري السابق**" (Petra Ramet, 2005, p. 13).

بعد هذا الاعلان المزيف انتهجت الحكومة السوفيتية سياسة تهدف الى تطوير الدراسات اللادينية وذلك عن طريق انشاء دار نشر حكومية للادبيات المناهضة للدين منتصف عام ١٩٢٥ لغرض تطبيق الافكار `الماركسية – اللينينية على ارض الواقع من حيث تحقيق حالة اللادين لدى جميع المواطنين السوفييت، كما تم انشاء اتحاد عرف بأسم اتحاد المحاربين اللادينيين، تم تنظيمه بشكل متطور للغاية، وبدوره لعب هذا الاتحاد احد اهم الادوار في تنفيذ خطة اللادين في الاتحاد السوفيتي، ورغم انها كانت رسمياً مؤسسة اجتماعية الا انها في واقع الامر كانت تتلقى دعماً سخياً من قبل السلطة، وكانت طريقتها في العمل تتمثل في اشراك الشباب في الانشطة المناهضة للكنيسة بغض النظر عن انتمائهم الطائفي والوطني الرسمي، وقد تم استخدامها ايضاً في اعمال وصفت بالوحشية ضد رجال الدين بالاضافة الى تدمير المباني المقدسة ومعداتها وتخريب اي احتفال ديني يقام او الابلاغ عن اشخاص اخرين بما في ذلك عائلاتهم بسبب انتمائهم الى الكنيسة الارثوذكسية (Waldemar Bednaruk, 2023, pp. 52-52)، ونتيجة لكل ذلك اعلن البطريرك سيرجي (ايفان نيكولايفيتش ستراجورودسكي) الذي تم تنصيبه لبطريركية عموم البلاد بعد وفاة تيخون، ولائه للحكومة السوفيتية عام ١٩٢٧ بقوله:"...**افراحه ونجاحاته هي افراحنا ونجاحاتنا..**"، بهدف حماية الكنيسة الارثوذكسية من حملات الاضطهاد المستمرة والحفاظ على بقائها، الا ان هذا الاعلان لم يلقى الترحيب الواسع من قبل رجال الدين (Petra Ramet, 2005, p. 13).

لم يكتفي ستالين بهذا الاعلان، اذ اعاد العمل بسياسة اضطهاد الكنيسة الارثوذكسية، ففي عام ١٩٢٨ شن حملة جديدة ضدها من خلال اعتقال ونفي رجالها الذين رفضوا التعاون مع الدولة، وكثف من اساليب الدعاية المعادية للدين وقام بتحويل الاماكن المقدسة الى مباني اخرى تابعة للدولة (D.-Cokun, 2008, p. 84)، على اثر ذلك نشرت صحيفة برافدا مقال وصفت الفترة الستالينية بانها واحدة من اروع الفترات في تاريخ الدولة السوفيتية، وقد برز ذلك واضحاً من خلال السياسية الدينية لحكومة ستالين تجاه الكنيسة عندما زادت تعديلات المادة (١٤٢) من القانون الجنائي المتعلق بمخالفات قوانين فصل الكنيسة عن الدولة من شدة العقوبات (Andrson, 2008, p. 25)، الى جانب ذلك حظرت القوانين الجديدة الصادرة عام ١٩٢٩ انضمام رجال الدين إلى المزارع التعاونية أو الجماعية، وحرمتهم من حقوق الضمان الاجتماعي، وقد حدد قانون الجمعيات الدينية الصادر في ٨ نيسان ١٩٢٩ (ظل سارياً حتى تشرين الثاني ١٩٩٠) حقوق المؤمنين في أداء الشعائر الدينية، واعتبار جميع الانشطة الدينية اعمالاً غير قانونية (القيام بنشاط تبشيري، تعليم ديني، انتاج وتوزيع المطبوعات الدينية، تنظيم الأنشطة الجماعية للمؤمنين، جمع الأموال للأغراض الاجتماعية أو الخيرية)، اضافة الى ذلك تم تطبيق أسبوع العمل المكون من خمسة أيام مما يعني أن يوم الأحد لم يعد عطلة رسمية (Petra Ramet, 2005, p. 13).

ثانياً: سياسة الحكومة السوفيتية من الكنيسة الارثوذكسية حتى نهاية حكم ستالين (١٩٣٠-١٩٥٣).

مع بداية ثلاثينيات القرن العشرين اعتبرت الحكومة السوفيتية بأن المؤمنين هم اعداء لا محالة، وكان قمعهم المهمة الرئيسية للمفوضية الشعبية للشؤون الداخلية والخارجية التي استخدمت اساليب اقناع متنوعة بما فيها الاكراه العنيف او الضغط السياسي (Andrej Kotljarchuk, 2017, p. 175)، هذا بالاضافة الى التحريض والدعاية المناهضة للدين بين الجماهير ليظهر بمظهر جهد عفوي منهم بدلًا من كونه مبادرة حكومية، وقد شجعت المنظمات العامة والتطوعية المحلية (الكومسومول، الشباب الرواد، نوادي العمال، رابطة المناضلين اللادينيين) على القيام بمجموعة واسعة من المبادرات المناهضة للدين ومنها منع الكهنة من زيارة المؤمنين في منازلهم، والإشراف على إنشاء خلايا لرابطة المناضلين اللادينيين في الجيش، كما استؤنفت السخرية العلنية في اماكن عمل المؤمنين والمسيرات المسيئة للدين في الشوارع (Waldemar Bednaruk, 2023, p. 57)، من ناحية اخرى أجبرت الحكومة على أن تكون الدراسة في المدارس غير دينية وضغطت من أجل ادخال مواد مناهضة للدين بشكل صريح وإنشاء أقسام متخصصة لهذا الغرض داخل الجامعات حتى بلغ عددها (٨٤) جامعة بحلول عام ١٩٣١، وبسبب كل تلك الاجراءات بدأت موجة من المقاومة من قبل رجال الدين والفلاحين، الا ان مقاومتهم هذه وجدت رد فعل عنيف من قبل الحكومة التي تبنت خطة مدتها خمس سنوات عام ١٩٣٢، تهدف إلى

القضاء التام على الدين بحلول عام ١٩٣٧ عرفت بأسم (التعليمات الجديدة بشأن تنظيم وتصفية الجمعيات الدينية من قبل اجهزة ادارة الدولة) (Andrej Kotljarchuk, 2017, p. 187)، وقد تضمنت مراحل هذه الخطة ما يلي:

١- (١٩٣٢-١٩٣٣) القضاء على جميع المظاهر الخارجية للدين.

٢- (١٩٣٣-١٩٣٤) تدمير جميع الصور والكتب الدينية الموجودة في البلاد.

٣- (١٩٣٤-١٩٣٥) تعريض جميع السكان لاسيما الشباب لدعاية مكثفة ضد الدين.

٤- (١٩٣٥-١٩٣٦) تدمير أماكن العبادة التي لا تزال مفتوحة.

٥- (١٩٣٦-١٩٣٧) محاولة استئصال ما تبقى من الدين من آخر ملاذاته (Petra Ramet, 2005, p. 16).

اعتمدت المرحلة الاخيرة المذكورة اعلاه على ما جاء بموجب المادة (١٢٤) من دستور الاتحاد السوفيتي الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٣٦ والذي تضمن: "**لضمان حرية الضمير للمواطنين كافة نؤكد على مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة، والمدرسة عن الكنيسة، ويُعترف لجميع المواطنين بحرية العبادة الدينية وحرية الدعاية المعادية للدين**"، قد يبدو للوهلة الاولى انه نصاً عادلاً ديمقراطياً، فمن يرغب بالعبادة يمكنه ذلك ومن يرفض فهو حر، ولكن في المقابل كان هناك القانون الجنائي، اذ نجد في المادة (٥٨) منه والتي تتألف من (١٤) بنداً ما نصه: "**أن المصلين يُصنفون من الفئة المعادية للثورة البلشفية**"، وهكذا اصبح بمقدور الشرطة السرية اتخاذ اي اجراء تراه مناسباً تجاههم (Bethmann, 1958, p. 14)، على اثر ذلك الحقت الحكومة السوفيتية بحلول عام ١٩٣٩ خسائر فادحة ببطريركية موسكو فتقلصت صلاحياتها وسلطتها بشكل كبير ليس فقط داخل الاتحاد السوفيتي بل وخارجه ايضاً (Kalkandzhieva, 2015, p. 3)

مع بداية الحرب العالمية الثانية في ١ ايلول ١٩٣٩ لم تعد الكنيسة الارثوذكسية كياناً متكاملاً ولم تمثل اي قوة مدنية ولم تحتفظ الا بتأثير قليل جداً على عدد من افراد المؤمنين، ولكن من المفارقات الواجب ذكرها أن هذه الحرب ساهمت نوعاً ما في انقاذ الكنيسة من الفناء (G. Spasov, 1951, p. 17)، فبسبب الحرب بدات علاقة جديدة بين الحكومة السوفيتية والطوائف الدينية بأعتبارها كمؤسسات ذات تأثير مباشر داخل المجتمع السوفيتي (Petra Ramet, 2005, p. 15)، وذلك بعد دخول القوات الالمانية للاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١، اذ قامت تلك القوات بفتح الكنائس المغلقة والدعوة الى اقامة الصلوات والشعائر الدينية فيها كما كانت سابقاً لغرض جذب تعاطف الناس اليها والحصول على دعم المنظمات الدينية، الا ان أمالهم هذه باءت بالفشل، اذ قامت تلك المنظمات بتقديم دعمها ومساعدتها للحكومة السوفيتية وقامت ايضا بأنشطة وطنية واسعة النطاق حيث وجهت نداءات

ورسائل الى رعاياها لجمع التبرعات واغاثة المرضى والجرحى، واعقب ذلك اصدار المطران سيرجي القائم باعمال البطريركية بياناً دعا فيه الى الدفاع عن الوطن جاء فيه: "... **في الوقت الذي تدعو فيه الامة جميع ابنائها الى اعمال بطولية، لا يليق بنا نحن رعاة الكنيسة ان ننظر بصمت الى كل ما يحدث حولنا... يجب الدفاع عن وطننا...**" (G. Spasov, 1951, pp. 17- 19).

وعليه وجد ستالين الفرصة سانحة من اجل تعبئة وطنية شاملة، فوجه اول نداء له الى الشعب مستخدماً عبارة (الاخوة والاخوات) وهي عبارة لم تستخدم من قبل في الدعاية ولكنها تحمل دلالات دينية واضحة ومنها ان الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت اصبح حليفاً للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وكان عليه ان يظهر لهما ان الوضع الديني في البلاد ليس سيئاً كما كان يعتقد في الغرب (Andrson, 2008, p. 26)، فبعد ثلاثة أشهر من الغزو الالماني وبالتحديد في ايلول ١٩٤١ أغلقت اخر دورية معادية للدين، فأصدرت الكنيسة كتاباً من تأليف المطران سيرجي في اذار ١٩٤٢ بعنوان (الحقيقة عن الاديان في روسيا) وصف فيها اهمية مرسوم فصل الكنيسة عن الدولة بقوله: "... **ان القانون الصادر عن السلطة في كانون الثاني ١٩١٨ بصدد حرية المعتقد يضمن لكل جماعة دينية بما في ذلك كنيستنا حق القيام بعملها الديني وفق مقتضيات ايمانها... لقد كانت الكنيسة في العهد القيصري تخدم الدولة وكانت حرية المعتقد والدين معدومة في روسيا قبل الثورة ... وان المرسوم الجديد يمنحنا الحرية**" (الكسي، الكنيسة الارثوذكسية الروسية بناؤها وضعها نشاطها، ١٩٥٩، الصفحات ٢٢-٢٣).

نتيجة لذلك شهدت الاعوام (١٩٤٣-١٩٤٥) خطوات ملموسة من قبل ستالين الذي استقبل القادة الأرثوذكس في موسكو وبدأ بتقديم سلسلة من التنازلات الرامية إلى تطبيع الحياة المؤسسية للكنائس، ومنها انشاء مجلس شؤون الكنيسة الأرثوذكسية الروسية (CAROC) ومجلس شؤون الطوائف الدينية (CARC)، وإعادة فتح الكنائس والأديرة والمعاهد الدينية التي اغلقت سابقاً، والبدء في طباعة المنشورات الدينية، وفي مقابل هذه التنازلات كان يتوقع من الهيئات الدينية الرئيسية مواصلة جهودها الوطنية، وتشجيع السكان على مقاومة المعتدي بعد الحرب (Petra Ramet, 2005, p. 17)، وهذا بالفعل ما حدث، ففي ٢٠ ايار ١٩٤٤وجه المطران الكسي (جاء خلفاً لسيرجي بعد وفاته) رسالة أوضح فيها بأنه سيقتدي بسلفه البطريرك سيرجي وسيدعو المؤمنين للوقوف الى جانب حكومتهم السوفيتية، وبهذا التصريح اعلن رئيس الكنيسة الجديد موقفه الوطني من الدولة وتصميمه على السير وفق القوانين الكنسية (الكسي، الكنيسة الارثوذكسية الروسية بناؤها وضعها نشاطها، ١٩٥٩، صفحة ١٦)، وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة السوفيتية تخرج من عزلتها المفروضة ذاتيا وتبدأ في لعب دور دولي في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة شجعت الكنيسة الأرثوذكسية على ترسيخ المكاسب الإقليمية السوفيتية في أوروبا

الشرقية من خلال محاولة بسط هيمنتها على مختلف الكنائس الأرثوذكسية هناك لا سيما في رومانيا وبلغاريا وصربيا، وسرعان ما بدأت جميع الطوائف الرئيسية من خلال المتحدثون باسمها بالظهور في المؤتمرات الدولية المخصصة للسلام، حيث كانوا يعلنون في تأييد يبدو أنه مستقل لسياسات الاتحاد السوفيتي باعتبارها (سلمية) في جوهرها، ويغتنمون أي فرصة للرد على الادعاءات بأن المؤمنين كانوا يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية في الاتحاد السوفيتي (Petra Ramet, 2005, p. 17).

بعد انتصار الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية وتوسيع نفوذه غرباً، اصبح خاضعاً للتأثيرات الغربية بما في ذلك التأثيرات الدينية، لا سيما توسع نفوذ الفاتيكان (الكنيسة الغربية) في الاتحاد السوفيتي، لذا قررت الحكومة استخدام الدين الوطني لمواجهة تلك التأثيرات وتوسيع نفوذها من خلال لعب دور المحرك لمؤسسات الكنيسة الارثوذكسية داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه، ولم يعني هذا ان الدولة قد تنازلت او قررت الاندماج مع تلك التأثيرات، بل على العكس من ذلك كانت الماركسية هي الشريك المهيمن والكنيسة الارثوذكسية شريك تابع (Dyachenko, 2022, p. 9)، ففي عام ١٩٤٧ تأسست جمعية نشر المعرفة السياسية والعلمية خلفاً لرابطة المناضلين اللادينيين، وقد كانت هذه الجمعية أوسع نطاقاً من الرابطة السابقة، اذ عدت أهم مؤسسة عاملة في مجال مناهضة الدين، فمن خلالها استعرضت الصحافة السوفيتية عام ١٩٥٠ انجازات حملة الدعاية المعادية للدين المتجددة ودعت الى تكثيفها، وفي السنوات الأخيرة من حكم ستالين استقرت نوعاً ما حياة عدد من المؤمنين مع عدد من الكنائس ولكن بمستوى يشوبه الريبة من قبل الحكومة السوفيتية التي ظلت شديدة الحذر من أي محاولة تقام لاعادة الكنيسة الى ما كانت عليه في السابق، وفي الوقت نفسه عادت كمية الدعاية المعادية للدين إلى التزايد ببطء ولكن بثبات (Petra Ramet, 2005, p. 18).

ثالثاً: سياسة الحكومة السوفيتية تجاه الكنيسة الارثوذكسية (١٩٥٣- ١٩٩١).

أعقب وفاة ستالين عام ١٩٥٣ ثلاثة سنوات مثلت مرحلة انتقالية وصراع على السلطة بين نيكيتا خروتشوف ومنافسه جورجي مالينكوف الذي تولى الحكم لفترة قصيرة (١٩٥٣-١٩٥٥)، وقد اتسمت سياسة الأخير بأستمرار نهج الدولة تجاه الكنيسة الارثوذكسية في عهد ستالين، الا أنه عمد الى تخفيف القيود بعض الشي على الكنيسة واتباعها، ففي مجال السياسة الدينية ظهرت عدة مؤشرات ومنها ما صدر عام ١٩٥٤، اذ تم اصدار قراران للجنة المركزية وصفا بالمتناقضين إلى حد كبير، اذ أشار القرار الاول الصادر في ٧ تموز ١٩٥٤ إلى تزايد أعداد المواطنين الذين يحضرون الصلوات في الكنائس، ودعا وزارة التربية والتعليم ومنظمة الشبيبة (الكومسومول) والنقابات العمالية إلى تكثيف الدعاية المعادية للدين، أما القرار الثاني والذي صدر في ١٠ تشرين الثاني من العام نفسه فقد انتقد التعسف واستخدام التشهير والافتراء ضد المؤمنين، وفي المدة بين هاتين الفترتين جاءت حملة المئة يوم وهي موجة من

النشاط العنيف المناهض للدين الا انها لم تدم طويلاً، فهناك من يذكر بأن الحملة كانت مبادرة من مالينكوف، بينما ذكر اخرون بأن خروتشوف نفسه كان وراء الحملة بل كان هو من أصدر مرسوم ٧ تموز، ومن اجل احكام قبضته على السياسة الدينية بشكل ملحوظ بدأ خروتشوف الذي تولى الحكم خلال المدة (١٩٥٥-١٩٦٤) عن طريق أكاديمية العلوم بنشر كتاب بعنوان (متحف تاريخ الدين واللادين) والذي عن طريقه بدأت الدعاية المعادية للدين في الازدياد بشكل كبير (Petra Ramet, 2005, pp. 19-20).

من ناحية اخرى شهدت الاعوام (١٩٥٩-١٩٦٤) حملة معادية للدين بلغت من الشراسة حداً لم يسبق له مثيل منذ ثلاثينيات القرن العشرين، اذ شكلت صدمة قاسية للمؤمنين الذين كانوا كمعظم المواطنين السوفييت منشغلين للغاية بسياسة التحرر السياسية والاجتماعية التي انتهجها خروتشوف لدرجة أنهم لم يعطوا اهتماماً كبيراً للتطورات السلبية على الصعيد الديني، ومن هذه التطورات هو ما حدث عام ١٩٥٩، اذ أُغلقت الكثير من الكنائس حتى بلغ عدد المتبقي منها (١٧) كنيسة وانخفض عدد رجال الدين من خلال شطب اسمائهم من سجل الكهنة او اجبارهم على التقاعد القسري اوالسجن اوالنفي فانخفض عددهم من (٣٠) الف الى (٦) الاف، كما تم أغلاق عدد من المعاهد اللاهوتية الأرثوذكسية، ومنع الحج وحتى إقامة الصلوات خارج أسوار الكنيسة، ومنع الأطفال دون سن (١٨) عام من حضور الصلوات، كما شهد العام نفسه نشر العديد من المقالات المناهضة للدين في الصحافة السوفيتية لأول مرة وذروة إنتاج الأفلام المناهضة للدين ايضاً، وذلك لغرض الوصول الى اكبر شريحة ممكنة من المؤمنين، اضافة الى ذلك شكل قرار الحكومة في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ والذي حمل عنوان (مهام الدعاية في العصر الحديث) دعوة لا هوادة فيها للإساءة إلى مشاعر المؤمنين، اذ صورتهم على أنهم حمقى وشوهت سمعة رجال الدين بوصفهم مجرمين ومنحرفين ومدمني كحول، وكجزء من عملية تقييد أنشطة المؤمنين مارست الحكومة ضغوطاً لاجبار الكنيسة الأرثوذكسية على تغيير نظامها الأساسي، وهذا ما حدث عام ١٩٦١ عندما تم حرمان الكاهن من السيطرة على مجلس رعيته ليصبح مجرد موظف في الكنيسة مما دفع قيادة الكنيسة إلى إصدار نظام جديد لرعاياها يتضمن مجموعة من القيود على حرية العبادة، ولم تكتفي حكومة خروتشوف بذلك فحسب بل شجعت على تعريض المؤمنون لضغوط معنوية وإدارية متزايدة من خلال المنظمات والنقابات العمالية للقيام بعمل شخصي معهم في أماكن عملهم أو دراستهم، اذ تعرضوا للعديد من الانتقادات في الاجتماعات العامة والى مضايقات إدارية ومنها تخفيض الرواتب ومنع الترقية والطرد والحرمان من التعليم العالي (Petra Ramet, 2005, p. 21).

مثلت حملة خروتشوف المناهضة للدين اخر جهد منسق بذل للقضاء على الدين في الاتحاد السوفيتي، فبعد تولي ليونيد بريجنيف (١٩٦٤-١٩٨٢) الحكم، انتهج سياسة وصفت بالجمود السياسي

فلم يشهد عهده اضطهاداً واسعاً للكنيسة، وفي المقابل عرفت سياسته تجاه الدين بسياسة (فرق تسد) أي منح امتيازات للجماعات الدينية المسجلة والتعامل بقسوة مع الجماعات الغير مسجلة والمعارضة باعتبارها غير قانونية ويجب ملاحقتها قضائياً، فضلاً ذلك اصبحت الكنيسة خاضعة لإشراف مجلس شؤون الاديان واجهزة الامن (KGB) الذي لعب دوراً مهما في مراقبة رجال الدين وتجنيد مخبرين داخل الكنيسة، وفي خضم تلك الاجراءات تزايد الاعتقاد بأن الاضطهاد الشديد لم يؤدي إلا إلى دفع المؤمنين للعمل السري بدلاً من القضاء عليهم تماماً، وتزايدت أيضاً الأدلة على أنه في ظل مناخ الوعي المتزايد بأهمية حقوق الإنسان والذي عززته سياسات خروتشوف التحررية في مختلف المجالات، كانت معاناة المؤمنين تلقى تعاطفاً بين غير المؤمنين من الشعب، وفيما يتعلق بالتشريعات الدينية شهدت فترة بريجنيف تقنيناً وتوضيحاً تدريجياً للقوانين (Andrej Kotljarchuk, 2017, p. 185)، فمع تزايد زخم حركة المعارضة في سبعينيات القرن الماضي طرأت عدة تطورات اثارت قلق السلطات السوفيتية كان في مقدمتها تزايد الروابط الدينية القومية في اجزاء مختلفة من الاتحاد السوفيتي لا سيما في ليتوانيا وجمهوريات اسيا الوسطى وجورجيا واوكرانيا، اما الثاني الذي كان على الحكومة السوفيتية التعامل معه هو التقارب التدريجي بين المعارضة الدينية والعلمانية، اذ دفعت قناعات مسيحية العديد من الافراد الى التعبير عن ارائهم علناً عن قضايا حقوق الانسان، ومن ثم اصبح التعاون بين المعارضين الدينيين والعلمانيين سمة من سمات حركة حقوق الانسان خلال فترة السبعينات (Andrson, 2008, p. 26)، وكان من اهم عوامل هذا التطور هو انشاء اللجنة المسيحية للدفاع عن حقوق المؤمنين المسيحيين عام ١٩٧٦، وعلى الرغم من ان هدفها الاساسي كان الدفاع عن حقوق المؤمنين الا ان اعضائها كانوا على اتصال وتعاون وثيق مع اعضاء جماعات اخرى تشكلت لمراقبة سجل الاتحاد السوفيتي في مجال حقوق الانسان، وعليه ساهمت تلك التطورات في تزايد اعداد الشباب السوفيتي المهتم بشكل متزايد بالامور الدينية مما اضطر الصحف السوفيتية المناهضة للدين الى الاعتراف بأن العديد من العمال الشباب الذين كانوا يوصفون بأنهم الاقل تأثيراً بالمعتقدات الدينية اصبحوا هم الان اكثر المساهمين في جذب او نشر المسيحية الارثوذكسية بين الجماعات اللادينية (Andrson, 2008, p. 27).

تميزت الفترة الممتدة بين أواخر سبعينيات القرن العشرين ومطلع الثمانينيات باهتمام ملحوظ بالكتب والرسائل الروسية القديمة، بما فيها من التراث الديني الارثوذكسي الذي اصبح انذاك جزءاً بارزاً من الحركة الثقافية داخل الاتحاد السوفيتي، فقد برزت على ارض الواقع حركتين قوميتين، كانت الاولى مع النظام السوفيتي، أما الثانية فقد كانت ضده، وقد سعت هاتين الحركتين الى احياء التراث الثقافي الروسي القديم بأعتباره العلاج الوحيد لعقود طويلة من الحكم السوفيتي، كما وجد اصحاب الحركتين ان هناك صلة واضحة بين الحقوق الدينية وحركة حقوق الانسان، لذا فقد ناضلوا من اجل الحقوق القانونية

والاخلاقية لجميع المؤمنين، ومن الجدير بالذكر هنا انه كان للكنيسة الارثوذكسية تأثير على كلتا الحركتين رغبة منها في اعادة النهضة الوطنية الدينية (Kotzer, 2020, p. 33)، وعند مجيء ميخائيل غورباتشوف الى الحكم (١٩٨٥-١٩٩١)، شهدت الأشهر الأولى من توليه المنصب أظهار استقلاليته واستعداده لاتخاذ إجراءات حاسمة لا سيما في إعادة هيكلة قيادة الاتحاد السوفيتي، فبدأ بالتصرف بعد قناعته المطلقة بحاجة البلاد إلى المؤمنين كشركاء في المهمة الجسيمة المتمثلة في إعادة بناء الأسس الأخلاقية للمجتمع السوفيتي (Bourdeaux, 1990, pp. 126- 142)، وعمل على اتخاذ سياسة اصلاح اقتصادية جذرية لاعادة هيكلة الدولة وتوسيع الحريات المدنية عرفت بأسم سياسية البيريسترويكا (اعادة الهيكلة)، فعلى الرغم من ان تلك السياسة ركزت بالدرجة الاساس على الاقتصاد الا انها ادت الى تغييرات مؤثرة في سياسة الدولة تجاه الدين والكنيسة، فقد عمد غورباتشوف من خلالها الى اشراك نواب من مختلف الديانات المسيحية والمسلمة والبوذية من رجال الدين والعلمانيين بهدف ان يصبح الدين عنصراً اساسياً من الايديولوجية الجديدة لخلق نزعة عالمية سوفيتية جديدة او لربط الاتحاد السوفيتي بالنزعة العالمية لحقوق الانسان (Sablin, 2022, p. 1)، فمن الجدير بالذكر ان الاتحاد السوفيتي انذاك كان عبارة عن دولة متعددة الجنسيات شديدة المركزية، فحاول غورباتشوف استغلال ذلك بكسب تأييد النخبة المثقفة للترويج لسياسة الانفتاح (غلاسنوست) والبيريسترويكا، من ناحية اخرى ادت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والغموض بشأن المستقبل وزيادة الوعي المتعلق بالدور التاريخي للكنيسة الارثوذكسية الى تجدد الاهتمام الشعبي بالدين بشكل عام وبالكنيسة الارثوذكسية بشكل خاص (Bourdeaux, 1990).

لاقت سياسة البيريسترويكا استجابة ايجابية من قبل رجال الدين والمؤمنين الذين توقعوا ان يُتيح الوضع الجديد حواراً اوسع واعمق بين الدولة الكنيسة، لا سيما وان تلك السياسة اعطت حرية كبيرة للتعبير الديني بهدف انهاء فترة القمع الرسمي لدور العبادة، فأصبحت الكنائس قادرة على اظهار نشاطها ووجودها بشكل علني اكثر من السابق من خلال عقد التجمعات والمؤسسات الدينية، أما بالنسبة لسياسة الغلاسنوست اي الانفتاح والشفافية فقد كانت تهدف الى اعطاء مساحة اكبر للتعبير السياسي والديني وعقد المناقشات العامة بخصوص الدين واعطاء الحرية لابداء الاراء بهذا الخصوص، فأنتعشت على اثر ذلك الانشطة الدينية وبدأ المجتمع السوفيتي ينادي مجدداً وبصورة علنية بالتنوعات الدينية كما كان في السابق (Осипова , 2020, p. 106)، الا ان ما حدث بعد ذلك كان العكس، اذ تفاقمت الاضطرابات الاقتصادية، وبرزت ظواهر غريبة عن الاشتراكية في الحياة العامة، ولإيجاد حل لذلك ولإعادة هيكلة الدولة وشرطها الجوهري وضمان نجاحها، كان لا بد من ايقاظ الناس وجعلهم فاعلين في المشاركة، وضمان شعور كل فرد بأنه سيد بلده أو مشروعه أو مؤسسته (М.С.Горбачев, , 1988,

(pp. 13–24، وهذا ما اشار اليه برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي الذي تم اعتماده في المؤتمر السابع والعشرين في شباط ١٩٨٦، والذي اكد على: "... **ضرورة خوض صراع حاسم ضد التحيزات الدينية وغيرها من الاراء والاخلاق الغريبة عن اسلوب الحياة الاشتراكي وضد جميع الظواهر السلبية المرتبطة ببقايا الماضي في الوعي والسلوك**..." (Осипова , 2020, p. 106)، كما اشار الى: "... **ان الطريقة الصحيحة للتغلب على التعصب الديني هي تعزيز العمل والنشاط الاجتماعي وتثقيف الشعب وابتكار طقوس سوفيتية جديدة واعتمادها على نطاق واسع**..." (Bourdeaux, 1990, p. 136).

وعلى الرغم من هذا البرنامج الا ان الانشطة الدينية بقيت خاضعة لرقابة صارمة من قبل الحكومة السوفيتية (Sablin, 2022)، فقد طبقت عدة اجراءات ادارية على الجماعات الدينية الغير مسجلة، فعلى سبيل المثال كلفت فرق عمل تابعة لمنظمة الشبيبة (كومسومول) بتسيير دوريات الشرطة السرية في الشوارع والعمل الوقائي مع المتطرفين الدينيين والدعاة المتعصبين، ومنع اي تجمعات صلاة خاصة للاطفال والشباب بحجة اعياد الميلاد، اما بالنسبة للجماعات الدينية المسجلة فلم تتدخل الدولة في الجوانب القانونية الخاصة بهم واعترفت بحق المنظمات الدينية في مكانة معينة في المجتمع، وكان هدفها من وراء ذلك هو السيطرة الكاملة على حياة الكنيسة واستخدام انشطتها لصالح السياسة الخارجية السوفيتية والحد من انتقادات الرأي العام الغربي لحالة الدين في الاتحاد السوفيتي (Осипова , 2020, pp. 106–108).

من ناحية اخرى اشار غورباتشوف الى الاهمية البالغة للانشطة الانسانية وانشطة حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الدينية في البلاد ودعمها للسياسات الداخلية والخارجية للدولة، كما اشار الى نقاط التقاء بين مواقف الدولة والكنيسة في مجالات حفظ السلام وحماية الاثار الثقافية والارتقاء الاخلاقي بالمجتمع وافراده، وعليه اعلن في تشرين الثاني الثاني ١٩٨٦ تشكيل مجلس الشؤون الدينية لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية مشيراً الى ان الحاجة لانشاء هذه الهيئة تنبع من تعقيد الوضع الديني والتركيبة متعددة الجنسيات للجمهورية وتنوع المنظمات الدينية النشطة وظهور ما يسمى بالطوائف والحركات الجديدة، وكانت مهمة هذا المجلس تنفيذ سياسة الدولة فيما يتعلق بالدين والكنيسة وحماية حقوق المؤمنين والمنظمات الدينية، الى جانب هذا المجلس تم انشاء هيئة استشارية جديدة مشتركة بين الكنائس تحت اشراف لجنة الدولة الاتحادية لشؤون الاديان في الاتحاد السوفيتي مهمتها النظر في اراء المواطنين المؤمنين في جميع القضايا المتعلقة بحياة وعمل المنظمات الدينية (Осипова , 2020, p. 111)، وقد شهد عام ١٩٨٨ قيام السلطات السوفيتية بتطبيع الوضع الديني في البلاد على مختلف المستويات من خلال حل ما يقارب (٣٤٠) حالة نزاع تتعلق بتسجيل الجمعيات الدينية وتسجيل اسماء رجال الدين في سجلات رسمية، والغاء كافة الاجراءات التي كانت تسبب استياء عام من قبل الكنيسة

مثل تقديم جوازات السفر وحظر قرع الاجراس، وتم حل القضايا المتعلقة بتنظيم قبول وتدريب رجال الدين في المدارس اللاهوتية التابعة لبطريركية موسكو وتمت مراجعة تسعيرة الكهرباء المستهلك في دور العبادة (Осипова , 2020, p. 110).

بحلول منتصف عام ١٩٩٠ تم حل مجلس الشؤون الدينية ونقلت صلاحياته في التعامل مع الطوائف الدينية إلى وزارة العدل في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية، كما جرى إعداد إصلاح للتشريعات الدينية التي أقرت الحاجة إلى تحسينها على نطاق واسع من قبل الشخصيات الدينية والعامة والحكومية، كما أقر قانون جديد بضرورة الاعتراف بالمنظمات الدينية ككيانات قانونية لها الحق في المشاركة في الحياة العامة واستخدام وسائل الإعلام، والقيام بأنشطة ثقافية وتعليمية وخيرية ونشرية (Осипова , 2020, p. 112)، ونتيجة لذلك حدثت تغييرات ملموسة في السياسة الدينية للدولة تجاه الكنيسة الارثوذكسية، أدت الى ظهور متغيرات جديدة على المجتمع السوفيتي، ففي ظل تنامي التوجهات نحو التحرر بما في ذلك في المجال الروحي، بدأت بعض الجماعات الدينية التي كانت تصنف سابقا على أنها معادية ومتطرفة بالانخراط بفعالية في المجال القانوني، وبسبب تكيفها مع الظروف الجديدة انجذبت إلى النشاط الاجتماعي وحفزت بذلك العملية الديمقراطية والانفتاح على النشاط الديني للمؤمنين الذين رأوا في ذلك فرصة لتحقيق حريتهم الدينية التي كانت منتهكة سابقا، وأدت ايضاً إلى اضعاف الرقابة الفعلية ثم القانونية لاحقاً ليس فقط على الجمعيات الدينية فحسب بل أيضاً على تنظيم أنشطتها، وهكذا تجلت التغيرات في مجال السياسة الدينية بعملية إعادة النظر في مفهوم مكانة الدين ودوره في المجتمع، والانتقال إلى أشكال وأساليب جديدة للتفاعل مع المؤسسات الدينية، وإصلاح النظام الحكومي لهيئات الشؤون الدينية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على التنظيم القانوني لأنشطة المنظمات الدينية، وكان أهم نتائج هذه العملية اعتماد قانون "**حرية الضمير والمنظمات الدينية**" في ١ تشرين الاول ١٩٩٠، الذي يمكن اعتباره أحد النتائج الملموسة القليلة في حقبة الإصلاح قبل سقوط او انهيار الاتحاد السوفيتي (Осипова , 2020, p. 113).

لقد عُد هذا القانون الاول والاخير بشأن حرية الضمير طوال تاريخ الاتحاد السوفيتي، فبموجبه تم استبدال كافة السياسات المتبعة سابقا فيما يخص الدين، جاء في مقدمتها الغاء الحظر عن الانشطة الدينية (Nadezhda Beliakova, 2023, p. 2)، والسماح للمؤسسات الدينية حق امتلاك الممتلكات وفتح المدارس الدينية وانشاء المؤسسات الخيرية واقامة الشعائر الدينية وبناء دور العبادة ونشر الكتب الدينية، كما تم السماح بتعليم الدين بشكل فردي اوجماعي، ولا يمكن حل اي منظمة دينية الا في حالة اصدار حكم قضائي بحقها او رغبة من اعضائها، كما تضمن القانون حقوق المواطنين كافة في تحديد موقفهم من الدين والتعبير عنه، واعتناق اي دين مناسب لهم، واداء الطقوس الدينية بحرية تامة دون اي

عائق، ونص القانون ايضاً حق العدالة الاجاماعية والمساواة وحماية حقوق المواطنين ومصالحهم بغض النظر عن موقفهم الديني، ولا تخضع ممارسة حرية اعتناق الدين او المعتقدات الا للقيود اللازمة لحماية السلامة العامة والنظام والحياة والاخلاق (Protasova A, 2021, p. 74)، وبذلك نستطيع القول لقد مهد هذا التحول لعودة الدين بصورة اوسع مع اقتراب نهاية الحقبة السوفيتية.

الخاتمة

كانت المسيحية الأرثوذكسية هي الدين الرسمي في روسيا ابان العهد القيصري، أما الاديان الاخرى فقد كانت مضطهدة، فلم يكن المواطنون أحراراً في اعتناق أي دين يرغبون فيه، اذ تمتعت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بصفتها الكنيسة المهيمنة بمزايا وامتيازات حرمت منها الديانات الأخرى، اذ كانت الكنيسة تمتلك كم كبير من العقارات والأشياء الثمينة، فقد كانت انذاك بمثابة شركة رأسمالية ضخمة ومالكة للأراضي مستغلة بذلك العمال والفلاحين، كما استخدمت الحكومة القيصرية الكنيسة الأرثوذكسية لاستغلال الشعب من خلال تكليف رجال الدين بمهام الشرطة السرية من خلال الإبلاغ عن معلومات مستقاة من الاعترافات الدينية للكهنة بشأن عدم ولاء بعض المواطنين سياسياً، وهنا يجب ان نوضح ان القمع القومي ارتبط بالاضطهاد الديني للذين لم يلتزموا بتعاليم الكنيسة الأرثوذكسية، وهكذا لم تكن حرية الضمير وحرية الدين موجودة في روسيا القيصرية، ولهذا السبب كان أحد المطالب الأساسية التي طرحها ممثلو الشعب الروسي في النضال ضد الاستبداد القيصري هو المطالبة بحرية الضمير وفصل الكنيسة عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة، وبعد قيام ثورة تشرين الاول ١٩١٧ سعى لينين الى تدمير الكنيسة الارثوذكسية كونها تمثل ركيزة اساسية من ركائز النظام القيصري، فعندما تولى الحكم فصل الكنيسة فوراً عن الدولة واجبرها على دفع ضرائب عقابية، فخسرت الكنيسة على اثر ذلك جميع ممتلكاتها واضطرت الى اغلاق العديد من الكنائس المحلية، واستمر الوضع على هذا الحال حتى بعد مجيء ستالين الى الحكم، اذ كان ينظر الى الدين على انه مؤسسة يمكن توظيفها لخدمة اهداف سياسية محددة لصالح النظام الحاكم.

بعد انتصار البلاشفة في الحرب الاهلية عام ١٩٢١ وتمكنهم من ارساء هيمنتهم المطلقة على معظم اراضي الامبراطورية القيصرية السابقة، نجحوا في تأسيس دولة من طراز فريد مكونة من مجموعة الافراد عرفوا باللادين يهيمنون على احدى اكبر دول العالم، وعلى الرغم من اختلاف افكارهم اختلافاً جذرياً عن افكار ومعتقدات المجتمع الروسي الذي عُرف بالاغلبية الفلاحية المحافظة اجتماعياً وديانتها المسيحية رسمياً، الا ان البلاشفة تمكنوا من فرض سيطرتهم الكاملة عليهم، اذ كان على البلاشفة مواجهة هذا التنوع في الحياة الدينية في جميع انحاء دولتهم محاولين في الوقت نفسه فرض افكارهم على الشعب، وقد

أنعكس تأثير التناقض بين التقاليد الدينية الراسخة والجهود التحديثية الماركسية الى حد كبير على السياسة الدينية السوفيتية طوال فترة ما بعد الثورة البلشفية، فكان لا بد من نبذ المبادئ القديمة لصالح العقيدة الجديدة المستندة الى الماركسية – اللينينية، ووفقاً لهذه النظرة لم تكن الايدولوجية البلشفية خياراً، بل كانت أمراً حتمياً لا نقاش فيه، ومن الجدير بالذكر ان البلاشفة امنوا بالمواطنة الشاملة ورفضوا السلطة الملكية ولم يدعموا الدين ولم يسعوا إلى شرعية الدولة التقليدية، بل سعوا إلى قطيعة ثورية معها، اذ اعتقدوا بأن الهوية العرقية عابرة وستتلاشى في الدولة الجديدة، وسرعان ما أدخلتهم هذه المواقف في صراع مع المدافعين عن قيم المجتمع في العهد القيصري بشكل خاص، وبشكل أوسع مع القيم الأوروبية المحافظة، فاضطر البلاشفة لا سيما بعد الاعلان عن تأسيس الاتحاد السوفيتي الى استخدام العنف على نطاق واسع وغيره من الوسائل لفرض آرائهم على العامة بطريقة تبدو ديمقراطية ظاهرياً، الا انها كانت دكتاتورية قمعية في جوهرها.

توصلت الدراسة الى استنتاج مفاده ان سياسة الحكومة السوفيتية (منذ تأسيسها وحتى انهيارها) تجاه الكنيسة الاثوذكسية لم تكن سياسة ثابتة، بل متغيرة حسب مقتضيات ومتغيرات المراحل التي مرت بها الدولة في العهد السوفيتي، فقد تراوحت بين القمع والشدة في باديء الامر وبين المرونة وتخفيف القيود لاحقاً خلال فترة الازمات لغرض تسخير الكنيسة لخدمة سياسة الدولة وتحسين صورتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما اظهرت الدراسة أن القمع المستخدم من جانب الدولة اتخذ اشكال متعددة تضمنت اغلاق الكنائس واضطهاد رجال الدين ومصادرة الممتلكات وحظر التعليم الديني في المدارس، اذ كان الهدف الأساسي للسلطة هو محو هوية الكنيسة الارثوذكسية والقضاء عليها نهائياً باعتبارها عقبة في طريق الايديولوجية الشيوعية وسياسة اللا دين، فأدت تلك الاجراءات الى تراجع نشاط الكنيسة وتاثيرها في المجتمع، وعلى الرغم من تلك السياسة العدائية الا ان الكنيسة استطاعت الحفاظ على وجودها والتكيف تدريجياً مع الظروف الجديدة من خلال مواصلة أنشطتها بصورة سرية من جهة واظهار المرونة في الخضوع لقوانين السطات السوفيتية من جهة أخرى.

توضح الدراسة أيضاً ان الحكومة السوفيتية في مرحلة ما حاولت توظيف الدين سياسياً لخدمة مصالحها من خلال رجال الدين كوسيط بين الدولة والشعب، كما اصبحت الكنائس قنوات رسمية لنشر رسائل الدولة لا سيما في المناسبات الوطنية والدينية، ويمكن القول بأن الحكومة السوفيتية لم تتخلى عن موقفها العدائي تجاه الكنيسة ولكنها وظفتها كأداة سياسية مؤقتة عند الحاجة لتعزيز الدعم الشعبي والوحدة الوطنية مع الحفاظ على السيطرة الكاملة عليها، ومع تغير رؤوساء الاتحاد السوفيتي على مر تاريخه الطويل اصبح من الضروري تغيير تلك السياسات العدائية، اذ شهدت ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي منح حرية الدين لكافة مواطني الاتحاد السوفيتي لكسب تأييد ابناء الشعب لا سيما المثقفين

منهم، اذ لعب مجلس الشؤون الدينية دوراً محورياً في تهيئة المجتمع والدولة لحوار بناء مع كافة المؤمنين من اتباع الكنيسة الارثوذكسية، إذ قدم نشاطه للقيادة السوفيتية صورة موضوعية عن الواقع الديني في البلاد، كما أُخذ في الحسبان دور العوامل الخارجية، ويبدو أن ضغوط الدول الأجنبية على الاتحاد السوفيتي بما في ذلك انتقاد السياسات الدينية المتبعة في البلاد قد أثرت بشكل كبير على مكانة الدولة السوفيتية على الساحة الدولية، واجبرتها على اجراء تغييرات جوهرية في المجالات القانونية والاقتصادية والمؤسسية وغيرها من مجالات تنظيم الدولة، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، لذا بذلت المؤسسات الحكومية جهوداً حثيثة لإثبات عدم وجود نزعة عدوانية في السياسة الخارجية، واحترام الحقوق والحريات الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك في المجال الديني أمام المجتمع الدولي.

المصادر

James Sherr, K. (2019). The Russian Orthodox Church: Faith, Power and Conquest. Estonia: International Centre for Defence and Security.

Bethmann, E. (1958). The Fate of Muslims Under Soviet Rule. New york: American Friends of the Middle East Inc.

Kalkandzhieva, D. (2015). The Russian Orthodox Church, 1917–1948: From Decline to Resurrection. United Kingdom: Routledge.

Krasheninnikov, F. (2020). he Russian Orthodox Church's Isolation from the People. (C. Fitzpatrick, Trans.) Russia: Free Russian Foundation.

Petra Ramet, S. (2005). Religious policy in the Soviet Union. New York: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.

Sablin, I. (2022). A Spiritual Perestroika: Religion in the Late Soviet Parliaments 1989–1991. An Article Published at Entangled Religions, 13(8), 1.

Andrej Kotljarchuk, O. (2017). Ethnic and Religious Minorities in Stalin's Soviet Union New Dimensions of Research. Stockholm: Printed by Elanders.

Andrson, J. (2008). Soviet Religious Policy Under Brezhnev and After. Article published in the Religion State & Society Journal, 25.

Bourdeaux, M. (1990). GORBACHEV, GLASNOST & THE GOSPEL. Great Britain: British Library Cataloguing in Publication Data .

Constitution of the Russian Socialist Federated Soviet Republic, Resolution of the 5th All-Russian Congress of Soviet adopted on 10 July 1918, Article Two, Chapter Five, Point # 13,p7. (n.d.). Retrieved from https://www.marxists.org/history/ussr/government/constitution/1918/article2.htm

D.-Cokun, B. (2008). Khrushchev's Policies toward Religion: Repression in a Period of Reform. Karadeniz Ara trmalar.

Dyachenko, A. (2022). From Repression to Appropriation: Soviet Religious Policy and Reform, 1917-1943 (Master of Arts). New York: Hunter College .

G. Spasov. (1951). Freedom of Religion in the USSR. USSR Information Bulletin.

Kotzer, S. (2020). Russian Orthodoxy, Nationalism and the Soviet State during the Gorbachev Years, 1985–1991. New York: Routledge.

Nadezhda Beliakova, V. (2023). Anti-Cult Movement and Religious Freedom for Religious Minorities in the Russian Arctic. Religions(14), 2.

Protasova A. (2021). THE EXPERIENCE OF BUILDING A SECULAR STATE IN THE USSR FROM 1917-1991: A LEGAL ASPECT. Samara National Research University, 18(1), 74.

Seide , G. (n.d.). History of the Russian Orthodox Church Outside Russia from Its Beginning to the Present. Part I. Chapter 1. The Russian Civil War and the Establishment of the Supreme Ecclesiastical Administration (1919-1920). Retrieved from Historical Studies of the Russian Church Abroad: https://www.rocorstudies.org/2020/02/04/history-of-the-russian-orthodox-church-outside-russia-from-its-beginning-to-the-present-part-1/

Waldemar Bednaruk, A. (2023). Soviet Religious Law in 1917–1922: Ideological and Legal Foundations,. Poland: The John Paul II Catholic University of Lublin.

М.С.Горбачев, , М. (1988). ПЕРЕСТРОйКА И НОВОЕ МЫШЛЕНЦК ДЛЯ НАЩJi:Q СТРАНЫ, и для ВСЕГО МИРА,. Москва: Издательство поли;гичеCROЙ: лите~атуры,.

Осипова , В. (2020). Государственно-конфессиональные отношения перестроечного периода: формирование предпо. Сер История, филология. , 19(8).

بطريرك موسكو وسائر روسيا الكسي. (١٩٥٩). *الكنيسة الارثوذكسية الروسية بناؤها وضعها نشاطها*. بطريركية موسكو.